

قضايا الإصلاح الاقتصادي

المعونات والتنمية المستدامة

بقلم: جيمس ميشيل

المقال في كلمات :

- سوف يعتمد التطبيق الناجح لأجندة التنمية لما بعد عام 2015 على قدرة الأطراف المختلفة والمتعددة وأصحاب المصلحة على تكييف مواقفهم الداعمة للقيادات الوطنية والأهليات والكفاءات والمسؤوليات.
- يتم إعلان بوسان للشراكة عن إجماع يلوح في الأفق ويستند إلى مبادئ المسؤولية الوطنية والتركيز على النتائج والشراكات الجامعة والشفافية المتبادلة والمساءلة.
- يكون القطاع الخاص - أكثر من أي طرف آخر - هو مصدر دفع النمو الاقتصادي المستدام والجامع، وكذلك خلق فرص العمل والتحول نحو تبني أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك.



أصحاب المصلحة، ممن تجمعهم الرؤية المشتركة تجاه الأجندة الجديدة والالتزام الوثيق بمبادئ الحوكمة التعاونية المشتركة للأنظمة المعقدة.

أهداف التنمية المستدامة والأهداف التنموية الألفية

- أهداف التنمية المستدامة

1. القضاء على جميع أشكال الفقر في كل مكان
2. القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة
3. التأكد من توفير الحياة الصحية للأفراد من كافة الأعمار
4. التأكد من وضع نظم تعليمية جامعة ومتساوية عالية الجودة وتشجيع فرص التعلم لمدى الحياة للجميع
5. تحقيق مساواة أفضل بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
6. التأكد من توافر واستدامة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
7. إتاحة الوصول إلى الطاقة غير المكلفة والموثوقة والمستدامة للجميع
8. تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والجامع والوظائف المنتجة والعمل الكريم للجميع
9. بناء بنى تحتية قوية وتشجيع الصناعة المستدامة والجامعة ورعاية الابتكار
10. الحد من عدم المساواة داخل وبين الدول

تبنى القادة الدوليون في 25 سبتمبر 2015 أجندة التنمية العالمية الجديدة لما بعد عام 2015، والتي يُطلق عليها اسم "إحداث تحول في عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة". تدعو هذه الأجندة الجديدة إلى بذل الجهود الدولية المتكاملة للمحافظة على كوكبنا وتحسين مستوى معيشة سُكَّانه، وتمحور حول مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي ترتأي عالماً خالياً من الفقر والجوع، وبيئات محمية واستفادة الشعوب من التقدم الاقتصادي المستدام وإيجاد مجتمعات عادلة وجامعة.

الأهداف الدولية والشراكة العالمية

تُعد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 أكثر توسعاً وشمولاً وطموحاً بالمقارنة بالأهداف التنموية الألفية، حيث أنها تُضيف إليها وإلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو +20)، من أجل بلورة رؤية راقية تهدف إلى القضاء على الفقر وإيجاد مجتمعات عادلة وسلمية وجامعة وضمنان الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز سبل تنفيذ وتشغيل الشراكات العالمية للتنمية المستدامة. وتقوم تلك الشراكات بالعمل عبر مجموعة كبيرة من السياقات الوطنية وتضم العديد من أصحاب المصلحة المختلفين، فضلاً عن تواجدها من خلال قنوات متعددة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمجتمعي.

سيطلب حوكمة تلك الشراكات العالمية الالتزام بمبادئ المكاشفة والشفافية والاحتواء، ولا بد أن يتمكن هيكل الحوكمة من التطور بشكل متكرر وأن يتمتع بالقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. أما المحصلة المثلى فقد تتجسد في تأسيس مجموعة من الشبكات الأفقية والرأسية، بمشاركة واسعة من

التحول إلى ما هو أبعد من المعونة وتحقيق التعاون التنموي الفعال

سوف يعتمد التطبيق الناجح للأجندة التنموية لما بعد عام 2015 - أكثر من أي شيء آخر - على قدرة العديد من الأطراف وأصحاب المصلحة المختلفين على تكييف مواقفهم وسلوكياتهم. نحن ندرك أن التنمية هي عملية مُعقدة ومتكررة، حيث تُبرز الاستنتاجات البحثية المهمة تأثير التاريخ والثقافة والمؤسسات الجامعية والفعالة والتسويات السياسية والقيادات الوطنية والدعم الدولي الذي يراعي السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التجربة والتعلم المستمر.

ويتم إعلان بوسان للشراكة عن إجماع يلوح في الأفق ويستند إلى مبادئ المسؤولية الوطنية والتركيز على النتائج والشراكات الجامعة والشفافية المتبادلة والمساءلة. يدعو بوسان إلى تحويل التركيز من المعونة الفعالة إلى التنمية الفعالة، وذلك في إطار النمو المستدام والدور الأكبر للعوائد الحكومية وزيادة مساءلة الحكومات ووجود مؤسسات فعالة والدمج والتكامل الإقليمي والدولي.

أما أجندة 2030 للتنمية المستدامة فتستوجب صيغة جديدة من أجل تكييف ممارسات التنمية التعاونية مع التعقيدات المعروفة للعملية التنموية وكذلك لدمج المصالح والسياسات المتباينة بطريقة متناسقة ومترابطة. وقد تم التعبير عن المخاوف الخاصة بالفجوة القائمة بين المعرفة والممارسة في هذا الصدد، إلا أنه توجد إشارات واعدة للتغيير والتصميم على "تحقيق التنمية بشكل مختلف".

على الرغم من ذلك فإنه من الأوجه المزعجة لهذا التوجه الإيجابي العام الإصرار على النظر إلى التنمية من زاوية العلاقات القائمة على المعونة. سوف يتعين على

11. جعل المدن والمجتمعات الإنسانية جامعة وآمنة وقوية ومستدامة

12. ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج

13. اتخاذ خطوات عاجلة لمكافحة التغير المناخي وآثاره

14. المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام

15. حماية واستعادة وتشجيع الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية والغابات وإيقاف ممارسات تجريف الأراضي وفقدان التنوع الحيوي

16. تشجيع نمو المجتمعات الجامعة والمسالمة لضمان التنمية المستدامة، وإتاحة العدل للجميع وبناء مؤسسات فعالة وجامعة وقابلة للمساءلة على كافة المستويات

17. تعزيز سبل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة

- الأهداف التنموية الألفية -

1. القضاء على الفقر والجوع المدقع
2. إتاحة التعليم الابتدائي على مستوى العالم
3. تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء
4. الحد من معدل وفيات الأطفال
5. تحسين صحة الأم
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
7. ضمان الاستدامة البيئية
8. صياغة شراكة عالمية للتنمية

توجهات وابتكارات التمويل الخاص بالتنمية

من أروع وأعظم سمات تمويل العمليات التنموية هو زيادة تنوعه في السنوات الأخيرة، حتى ومع زيادة الموارد، فإن الأجندة الجديدة تستوجب المزيد من متطلبات التمويل من كافة المصادر المحتملة، بالإضافة إلى تحسين استخدام تلك الموارد. وعليه، فلم تعد المساعدات التنموية الرسمية تلعب دوراً مهيمناً على هذا الصعيد، لاسيما مع بروز أشكال أخرى من الموارد الدولية والمحلية. وبالطبع، لا ينبغي أن يطمس هذا التوجه الاختلافات الكبيرة في احتياجات البلدان، ذلك أنه في بعض الدول الفقيرة، لاتزال المساعدات التنموية الرسمية تلعب دوراً محورياً وهاماً.

وقد قامت العديد من التقارير الصادرة بتقدير التدفقات المالية الموجهة إلى الدول النامية، فقد أشار تقرير "الاستثمار للقضاء على الفقر 2015" الصادر عن مؤسسة المبادرات التنموية إلى المساهمات النسبية للمساعدات التنموية الرسمية (163 مليار دولار) وغيرها من التدفقات الدولية الرسمية (181 مليار دولار) والتدفقات الدولية التجارية والتدفقات الخاصة (1.88 ترليون دولار) والإنفاق المحلي العام (5.3 ترليون دولار) والإنفاق التجاري المحلي (2.2 ترليون دولار) في عام 2013.

يطرح هذا التحليل التساؤل المحوري التالي: إذا كان التمويل التنموي هو مكون من مكونات التحويلات الدولية التي تفوق قيمتها 2 ترليون دولار (من الاستثمارات الخاصة والقروض التجارية والتحويلات إجمالاً) بالإضافة إلى إنفاق محلي عام يتجاوز 5 ترليون دولار (جزء منه وارد من التحويلات الدولية) وترليونات الدولارات الإضافية على هيئة إنفاق تجاري محلي، فلماذا يظل التركيز قائماً فقط على ما قيمته 160 مليار دولار من المساعدات التنموية الرسمية؟

الأجندة الجديدة دفع الشراكات الجامعة المرتكزة على النتائج، والتي من شأنها دعم القيادات الوطنية والكفاءات والمسؤولية. وعليه، سيكون من المهم للغاية النظر إلى ما هو أبعد من المعونة من أجل دمج جميع أشكال التعاون الدولي الذي قد يؤثر على النتائج التنموية.

أطراف ومنهجيات متعددة

يساهم الأطراف غير الحكوميين مع الحكومات ومنظمات التنمية متعددة الجوانب في طرح نماذج مختلفة ومتنوعة فيما يخص مصالحهم المشتركة في مجال التنمية المستدامة. وستواجه الشراكة العالمية تحدياً رئيسياً يتمثل في الاستفادة من التنوع وتجميع تلك الآراء والجهود المختلفة بغية تحقيق النتائج المستدامة.

لقد تطورت أدوار البلدان التي كانت قد شاركت في التنمية التعاونية كمتلقية للمعونة، حيث توجد طفرة ملحوظة في العلاقات "الجنوبية-الجنوبية" والعلاقات الثلاثية و"القوى الواعدة" مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (البريكس)، التي تجلب منظورها وتجاربها المختلفة إلى عملية التنمية التعاونية. كما ينشط أيضاً عدد من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات في سياسات وعمليات التنمية، إذ يُسيطرون على قدر هائل من الموارد ويحرصون على دفع المباحثات الخاصة بالسياسات التنموية.

يكون القطاع الخاص - كثر من أي طرف آخر - هو مصدر دفع النمو الاقتصادي المستدام والجامع، وكذلك خلق فرص العمل والتحول نحو تبني أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وإلى الحد الذي تتمكن من خلاله الاستثمارات الخاصة من خلق فرص عمل والمساهمة في انتشار الشعوب من الفقر المدقع وإشراكها بمنظومة الاقتصاد الرسمي، فيمكن تأسيس دورة حميدة من الأسواق المتنامية والاستثمارات المعززة والحياة الكريمة.

- دفع المشاركين للتعهد والالتزام بالمساهمات المالية وغيرها من أشكال دعم التنمية المستدامة
- إبراز أهمية السياسات والقدرات والتنسيق لجذب واستغلال جميع الموارد المتاحة كما ينبغي
- إعطاء أولوية لزيادة الموارد المحلية لاستيفاء التكاليف المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إفساح المجال لمستوى جديد وأقوى من التعاون الدولي بغية تعزيز النظم الضريبية والقدرات المتصلة.
- تحقيق توافق بشأن الآليات الجديدة الرامية إلى تسهيل تنفيذ أجندة التنمية لما بعد عام 2015.

تراكم المعرفة والمشاركة والتنسيق

لاقت دعوة الهيئة رفيعة المستوى لـ "ثورة البيانات" في عام 2013 بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015 صدى طيباً وواسعاً، إذ أنه وبمراجعة الأدبيات، يتضح الرأي السديد للهيئة بأن الافتقار إلى البيانات الجيدة والتوافر المحدود للمهارات والتحفز لاستغلالها كما ينبغي تُعد جميعها من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تم توثيق افتقار البيانات إلى الجودة والتحديث في سياق عدد من التقارير، مع تشديد جدول أعمال أديس أبابا على الدور المحوري الذي تلعبه أنظمة الإحصاءات الوطنية وتأكيداً على أن البيانات عالية الجودة تُعد مُدخلًا ضرورياً لاتخاذ القرارات السديدة والشفافة. وبالتالي سيكون من المهم قيام المجتمع الدولي بدعم ومساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات وأهليات المؤسسات المحلية في هذا الشأن.

هذا ويجتمع عدد من العوامل التي تُبين الحاجة الملحة إلى وضع خطة مترابطة لثورة البيانات، حيث تتضمن

سعى مؤتمر أديس أبابا للتمويل التنموي 2015 إلى "تأسيس إطار عام شامل ومستقبلي للالتزام باتخاذ خطوات واضحة نحو تحقيق وعود الأجندة (لما بعد عام 2016). فقد تولى جدول الأعمال مهمة تحديد الفجوات الحرجة واقتراح التدابير المتعلقة بعدد من المسائل التمويلية والدعوة إلى تحسين البيانات والمراقبة والمتابعة، وذلك بهدف تعزيز المساءلة المتبادلة عن النتائج التنموية. وقد عبّر جدول أعمال أديس أبابا عن رؤية سديدة فيما يتعلق بالإطار العام العالمي للتنمية المستدامة، حيث شدّد على ضرور وجود ما يلي:

- استراتيجيات مترابطة ووطنية للتنمية المستدامة، مدعومة بأطر عامة متكاملة ووطنية للتمويل
- شراكات مع أصحاب العلاقة المتعددين
- موارد ومعارف وإبداع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع العلمي والأكاديميين والمؤسسات الخيرية والبرلمانات والسلطات المحلية والمتطوعين وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- جهود وطنية تنموية مدعومة ببيئة اقتصادية دولية مواتية

هذا وقد حقق مؤتمر أديس أبابا ستة أهداف مهمة:

- زيادة الوعي بالتكاليف الدولية الباهظة التي لا بد من تحملها لتحقيق الطموحات الكبيرة لأهداف التنمية المستدامة
- تعريف التحديات المختلفة التي تواجهها مختلف البلدان والمجموعات السكانية والحاجة إلى وجود مصادر تمويل متنوعة وآليات تشمل الدور المهم للتمويل الدولي العام "وخاصة في الدول الأكثر فقراً ذات الموارد المحلية المحدودة".

المستدامة، وإتاحة العدل للجميع وبناء مؤسسات فعالة وجامعة للمساءلة وجامعة على كافة المستويات." أما المشكلات المعقدة المرتبطة بنشر السلام وبناء الدول فسوف تتطلب إشراك الأطراف العسكرية والسياسية وكذلك المشاركة الواسعة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في بيئات قد تكون في الغالب غير مواتية.

أما مجموعة العوامل التي سوف تؤثر على تنفيذ أجندة التنمية لما بعد عام 2015 فهي كبيرة وممتدة. قد تلعب الاستراتيجيات التنموية دوراً محدوداً فقط في تحديد تطور بعض تلك المسائل. ولكن سيظل الوعي بتلك التأثيرات من الأوجه الضرورية لتنفيذ تلك الأجندة. وتتضمن الأمثلة التغير المناخي، والتوجهات النمطية السكانية، والظروف الاقتصادية العالمية.

إن وجود العديد من العوامل الهدامة خارج الحيز المباشر لأجندة التنمية المستدامة يؤكد على أهمية بناء الثبات والمتانة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والخطوات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، فلا بد من بذل جهود حثيثة للتأكد من أخذ الاعتبارات الخاصة بآثار التنمية المستدامة في الحسبان عند التباحث في السياسات واتخاذ القرارات التي تمس المشكلات العالمية. يعني ذلك التزام القيادات الوطنية والدولية بتزويد أطراف التنمية بفرص التعبير عن آرائهم وكذلك الوقوف على اتساق السياسات كشرط أساسي ومأمول للحوكمة السديدة.

السياسات المتسقة والمترابطة للتنمية

المستدامة

لقد قام المجتمع الدولي بتأييد اتساق وترابط السياسات كعامل مهم للتعاون التنموي الفعال. فأهداف التنمية المستدامة 2017 تنص صراحة على "تعزيز اتساق

الاعتبارات المعنية أهمية البيانات من أجل تنفيذ أجندة 2030 بنجاح، والفروقات الكبيرة بين تقديرات مختلف الأطراف، والفجوات القائمة في الحقائق الضمنية للعديد من المشكلات التنموية، ومدى تعقيد وصعوبة الإصلاح، وأهمية تعزيز المؤسسات.

أما وجه إضافي من أوجه مشاركة المعرفة فيتمثل في الحاجة إلى التوعية العامة وحشد الدعم لأهداف التنمية المستدامة وأجندة ما بعد عام 2015 من أجل إعطائها الأهمية المستمرة على الصعيد العالمي الأوسع. توجد حاجة إلى بذل جهد شامل ودائم لتجشيع الاستيعاب والفهم والدعم على الصعيد الدولي، لإقناع القيادات السياسية والمدنية والاقتصادية والدينية على كافة مستويات مجتمعاتنا بتأييد أهداف التنمية المستدامة.

النزاع والهشاشة والعوامل الأخرى

سوف يكون بالإمكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقط عند إحداث تغيير جذري في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات. فقد تخلفت تلك الدول بجميع المقاييس ويتعدى أداؤها الضعيف مشكلة الفقر المدقع فقط. فتلك البلدان تُظهر أضعف تقدم على مستوى مقياس أهداف تنمية الألفية، إذ تظل المشكلة الكبرى هي هشاشتها. هذا وقد تم تصنيف 15 من إجمالي 26 دولة مُدرجة على القائمة الأصلية للبنك الدولي لعام 2005 بكونها دولاً هشة وكذلك 23 من 50 دولة مُدرجة بالقائمة الأصلية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2007 تظل ظاهرة بالقوائم السنوية الصادرة عن هاتين الجهتين.

لا بد وأن يتم التركيز بشكلٍ رئيسي على التغلب على تلك الهشاشة بموجب الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2016 وذلك بهدف "تشجيع نمو المجتمعات الجامعة والمسالمة لضمان التنمية

عبر الشبكات المُنسقة التي تُسهل المراقبة والتواصل وتشجع على بناء الثقة.

- إن التنفيذ الناجح للأجندة الجديدة سوق يتطلب سير التعاون الدولي عبر مسارات جديدة تتعدى الإطار التقليدي المرتكز على المعونات، مع زيادة التشديد على الأولويات المحلية والأنظمة المحلية الكفؤة والمنهجيات الملائمة للسياق.

- لا بد أن يتجاوز تمويل عمليات التنمية اعتبار المساعدة التنموية الرسمية كما لو كانت الأداة الرئيسية للتعاون في هذا المجال. فمن الضروري أيضاً تضمين كافة الموارد المتاحة وأشكال التمويل، مع التوسع في حشد الموارد المحلية والمحافظة عليها وترشيد استهلاكها بطريقة فعالة ومؤثرة.

- يجب أن تُشدد المنهجية الشاملة لتمويل الاحتياجات التنموية على الدور المحوري الذي تلعبه المساعدات التنموية في زيادة الموارد المحلية والتدفقات التجارية الدولية ولمساعدة الدول الأكثر فقراً التي تفتقر إلى أشكال أخرى من التمويل على تجاوز المعوقات الكبرى التي تواجهها في السعي نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

- لا بد أن تُدرك أجندة التنمية المستدامة وجود عوامل كثيرة تؤثر على التقدم الذي يتم إحرازه فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك الواقعة خارج نطاق استراتيجيات التنمية العادية - كالتوجهات النمطية السكانية العالمية والتغير التكنولوجي والأسواق العالمية ومخاطر الأوبئة والكوارث الطبيعية والنزاعات.

- إن هدف "تعزيز اتساق السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة" ينطوي عنه إعطاء وزن لأهداف التنمية المستدامة عند الشروع في صياغة وتنفيذ ومراقبة

السياسات للتنمية المستدامة"، وهو الأمر الذي يُمثل مسألة مهمة لتنفيذ أجندة 2030.

توجد حاجة إلى الإقدام على عمل جماعي من شأنه تأسيس نظم فعالة تضمن توافق الآليات القائمة مع أجندة ما بعد عام 2015، مع مراعاة الاتساق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياق العالمي، حيث توجد العديد من الأولويات والمطالبات المتصارعة. تُتاح حالياً فرصة للقيادات الوطنية وكذلك قيادات الجهات الدولية التنسيقية للوصول إلى قرارات بشأن كيفية جعل اتساق السياسات مبدأً تشغيلياً من مبادئ الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة.

ملاحظات أخيرة

المراجعة التي تمت لأجندة التنمية المستدامة 2030 تقترح بعض الأولويات التالية لتنفيذها:

- يُمثل تبني أجندة 2030 فرصة فريدة لتوسيع نطاق الإجماع الدولي إلى ما هو أبعد من تحديد الأهداف إلى التقدير الكبير لأهميتها بالنسبة إلى أجندة السياسات الدولية والاتفاق على سبل تحقيقها.

- يتمثل أحد التحديات في توسيع وتعميق الوعي بالأهداف الدولية ودعمها، لدى قطاع كبير ومتباين من القيادات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومجتمعات الأعمال حول العالم.

- إظهار التضامن في حشد التأييد لأهداف التنمية المستدامة قد يؤسس دافعاً للجهود الرامية إلى تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة وتشكيل البنية الهيكلية لمنظومة معقدة بأغراض مشتركة من أجل الاسترشاد بها في تنفيذ الأجندة الجديدة،

الأراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

• نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

• إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتنمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

كافة السياسات المعنية – وليس فقط السياسات التنموية. هذا أمر ضروري لإدارة نزاعات السياسات ودفع التأزر بين سياسات التنمية المستدامة وغيرها من السياسات الأخرى.

إن التنفيذ المُتقن والمثابر والخلاق لأجندة التنمية المستدامة بروح من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة لهو تكليل لأفضل جهودنا.

يستند هذا المقال على الورقة البحثية التي أعدها جيمس ميشيل لمركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية، ويمكن الاطلاع على الورقة الكاملة عبر موقع المركز:

<https://csis.org/publication/beyond-aid>

جيمس ميشيل هو استشاري مستقل في مجال التعاون التنموي ومستشار أقدم لمركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية. قام بشغل عدد من المناصب العليا خلال مسيرته المهنية الممتدة في الخدمة العامة لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما المهام الحكومية التي كُلف بها ميشيل فتتضمن الخدمة في وزارة الخارجية الأمريكية والعمل كسفير للولايات المتحدة في جواتيمالا ورئيس للجنة المساعدات التنموية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. عقب انتهاء خدمته مع الحكومة الأمريكية في عام 2000، تولى منصب المستشار الأول في Tetra Tech وهي شركة استشارية عالمية، ثم ما لبث أن عاد إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في عامي 2009 و 2010 للمساعدة في إدارة الوكالة خلال فترة انتقالها للعمل تحت قيادة جديدة، شاغلاً للمرة الثانية منصب مستشار. قام خلال تلك الفترة بدعم مشاركة الوكالة في المباحثات الخاصة بسياسات الرئيس للتنمية الدولية ومراجعة وزير الخارجية للدبلوماسية والتنمية لكل أربع سنوات وبرنامج إصلاحات الوكالة. ومنذ آخر خدمة حكومية له فقد عمل كاستشاري مستقل.